

الحكومة تنشغل بالانتخابات والوساطات الإقليمية مع اقتراب العراق من "كارثة إنسانية"



المجلس وخلال تقريره، أكد، أن أزمة الجفاف ونتيجة لاستمرارها على عدة سنوات، قد أدت إلى تعاظم الخطر الذي يواجه البلاد، حيث يتعرض ما يزيد عن سبعة ملايين مواطن عراقي إلى خطر الإصابة بالمجاعة، نتيجة الجفاف الذي سيتضاعف خطره خلال فصل الشتاء المقبل، بسبب تراكم تأثيرات الجفاف.

تأثيرات الجفاف بحسب المجلس ستؤدي أيضا إلى دمار ما يزيد عن 400 كيلومتر مربع من الأراضي الزراعية خلال الفترة القصيرة المقبلة، مع توقعات بانخفاض قدرة العراق على إنتاج الغلال الزراعية إلى النصف مع نهاية الموسم الحالي، بالإضافة إلى تضاعف تكلفة مياه الشرب، حيث ينفق العراقيون في المحافظات الغربية ما يزيد عن الثمانين دولار شهريا على مياه الشرب فقط، بحسب المجلس.

انهيار غريب في إنتاج الغذاء ووفرة المياه

[رئيس المجلس النرويجي](#) للاجئين كارستين هينسن، أكد أن التقرير أوضح وبشكل لا يقبل الشك، أن العراق سيواجه "انهيارا كليا في قدرته على إنتاج المياه الضرورية للشرب والزراعة، وبالتالي انهيار قطاع إنتاج الغذاء بشكل كامل"، مطالباً "السلطات العراقية والإقليمية بالعمل وبشكل عاجل على تفادي الازمة، لإنقاذ أرواح مئات الآلاف من المواطنين"، على حد تعبيره.

[مجلس اللاجئين الدنماركي](#) العامل في العراق، أكد من جانبه من خلال مديره التنفيذي غاري غارفي، أن "ازمة المياه في العراق تتجه الى مستويات خطيرة على الرغم من حلول فصل الشتاء، هذه الازمة ستؤدي الى زعزعة استقرار المنطقة بشكل اكبر مما عليه الان"، وتابع "لا نملك الان وقت للتحرك، الألوان يفوت ويجب على جميع الجهود ان تتطافر لضمان استمرار مستقبل العراق الغذائي".

بحسب التقرير الدنماركي، العديد من المزارعين العراقيين باتوا يواجهون الإفلاس الان، بسبب انفاقهم جزء كبير من دخلهم على توفير المياه لاراضيهم وحيواناتهم، متابعاً "المشكلة تتعاطم بشكل خاص في المناطق التي خرجت من الصراع مؤخراً مع تنظيم داعش الإرهابي، حيث فشلت مناطق البعاج في الموصل في إنتاج أي محصول قمح لهذا العام".

[هيومن رايتس ووتش](#) حذرت من جانبها من وقوع "ازمة إنسانية" في العراق قريباً، نتيجة لتعاطم تأثيرات الجفاف وغياب الحلول لمشكلة المياه التي باتت "تهدد حياة المواطنين بشكل فعلي"، على حد تعبيرها، المنظمة أوضحت أن أحد أكثر المحافظات العراقية التي ستتأثر بنتائج الجفاف السلبية على مستوى صحة المواطنين، بالإضافة الى التأثيرات على الامن الغذائي، هي محافظة البصرة.

[وزارة الصحة العراقية](#) بحسب تقرير المنظمة، نفى وجود خطر صحي نتيجة الجفاف، مؤكدة، أن تعرض ما يزيد عن أحد عشر الف مواطن الى عوارض صحية مرتبطة بشحة المياه وتلوثها، لا يعود الى نقص حاصل في المياه، على حد تعبيرها، فيما أوضحت المنظمة، أن عدد الحالات الصحية المسجلة بسبب شحة المياه تجاوزت المئة الف حالة منذ عام 2018 وحتى اليوم.

المنظمة أكدت أيضاً، أن شحة المياه وانتشار الفساد قاد الى تعاطم الخطر الصحي الناتج عن الجفاف، حيث وصل معدل صلاحية المياه الى أدنى من خمسين درجة، وهو المستوى غير المقبول عالمياً لاستخدام المياه للإرواء والاستهلاك البشري، مضيفاً، أن شحة المعلومات الصادرة من السلطات العراقية وعزوفها عن إصدار التقارير الرسمية حول الوضع المائي وانتشار العشوائيات قاد الى تعاطم خطر الازمة بشكل اكبر من المتوقع سابقاً.

تحذيرات المنظمة اشارت الى الفساد المستشري فيما وصفته "سوء إدارة الموارد المائية"، حيث تنتشر التجاوزات على منابع الأنهر، وتعجز البنى التحتية المتهالكة عن معالجة المياه، لدرجة تصل معها أحيانا الى "عدم القدرة على إضافة كلورين كافي لتعقيم المياه، فيما يستمر غمرها بالمخلفات البشرية، الحيوانية والزراعية دون رادع".

الفقر المائي.. وضع العراق المقبل خلال الشتاء القادم

اصدر [معهد الدراسات الاقتصادية والسياسية للشرق الأوسط](#) البريطاني، دراسة في الثامن من الشهر الحالي، أوضح فيها، ان ما سيتعرض له العراق خلال الفترة المقبلة يمكن ان يوصف بـ "الفقر المائي"، نتيجة لما قالت انه "سوء إدارة الموارد المائية للبلاد".

الدراسة توصلت الى ان انهيار البنى التحتية المسؤولة عن تنقية المياه والحرص على توزيعها بشكل صحيح، بالإضافة لغياب الادامة والمتابعة، أدى الى تراجع الامن الغذائي والمائي في العراق الى مستويات "غير مسبوقة"، كما توصلت الدارسة، الى ان السبب الرئيسي لتعاطم الازمة، هو استمرار دول المنبع في انشاء السدود والاستحواذ على الحصص المائية العراقية بشكل يخالف القانون الدولي والاتفاقيات الموقعة بينها والعراق.

[معهد الشرق الأوسط للدراسات](#)، حذر من جانبه عبر تقرير أصدره في الثامن عشر من مارس الماضي، من وقوع صراع إقليمي نتيجة لشحة المياه وما ستقود له من معاناة، مؤكداً، ان ذلك الصراع سيقع في حال عدم مخاطبة الازمة الان والعثور على حلول فعلية، خصوصا وان ما يزيد عن 750 متر مربع من الأراضي الزراعية يتعرض للتهديد بالدمار الان، بالإضافة الى 400 مشروع سمكي، الامر الذي سيقود الى زيادة في معدلات الفقر والبطالة داخل العراق.

يجب ان نحرص على سلامة شعبنا أولا قبل جيراننا.. دول المنبع تعلق

[معهد الشرق الأوسط للدراسات](#) شدد على ضرورة ان ينتهج العراق ما وصفه بـ "الدبلوماسية المائية" في

اقرب وقت ممكن، لحل الازمة التي باتت اثارها واضحة الان ولا يمكن خطورتها على الوضع الإنساني في البلاد، على حد تعبير المعهد، موضحا، ان المشاريع التي تنفذ من قبل المنبع لا يمكن ان تستمر دون وجود تعاون واتفاقيات مع الحكومة العراقية لضمان حصته من المياه.

وبين المعهد، ان المفاوضات بين الحكومة العراقية من جانب، والتركية والإيرانية من جانب آخر، وصلت الى "طريق مسدود"، خصوصا مع استمرار السلطات العراقية بتجاهل الازمة، والتركيز على المشاكل السياسية الداخلية والخارجية، والانتخابات المقبلة.

[المعهد الدولي للدراسات الإيرانية](#)، حذر من استمرار ما وصفه بـ "مافيا المياه" في إشارة الى لوبيات الضغط البرلمانية، بالضغط على الحكومة الإيرانية لبناء المزيد من السدود دون التعاون مع السلطات العراقية، الامر الذي يهدد العلاقات بين البلدين، على حد تعبير المركز.

المسؤولين الإيرانيين والأترك رفضوا التعليق على مشكلة المياه الحالية بحسب [رويترز](#)، حيث اكتفى احد مسؤولي وزارة الخارجية الإيرانية، بالتأكيد على ان ايران "تري في تأمين المياه لشعبها اولوية اكبر من أوضاع دول الجوار"، خصوصا مع مواجهة ايران لما وصفه بـ "تظاهرات وازمات محلية نتيجة لموجة الجفاف الحالية".

تركيا من جانبها انكرت التجاوز على الحصص المائية العراقية بحسب رويترز، رافضة التعليق على الازمة الحالية والتقارير والبيانات التي تؤكد استحواذ بلاده على الحصص المائية الخاصة بالعراق، خصوصا مع استمرار تركيا ببناء مشاريع مائية عملاقة تمنع وصول المياه الى العراق، مثل سد اليسو ومشروع الارواء الجديد.

الحكومة العراقية المنشغلة بالانتخابات تتجاهل مشكلة المياه

[وكالة رويترز](#)، اشارت الى ان الازمة وعلى الرغم من وصولها الى مراحل خطيرة على الامن الغذائي العراقي، ما تزال بعيدة عن اهتمام السلطات العراقية المنشغلة بالتحضير للانتخابات المقررة الشهر المقبل، بالإضافة الى التوسط الدولي لترتيب أوراق السياسة الخارجية لدول المنطقة.

مسؤول عراقي رفض الكشف عن هويته صرح لرويتزر، ان القمة التي عقدت مؤخرا في بغداد وشهدت حضور ممثلي دول المنبع، لم تضع على اجندتها النقاش مع تلك الدول حول ازمة المياه، لما عبر عنه بـ "خوف السلطات العراقية من اثاره القضايا الجدلية اثناء القمة".

الوكالة اكدت، ان المبادرات السابقة التي اقيمت مع دول المنبع مثل مركز البحوث المائية التركية العراقية المشترك، لم يتمخض عنه أي نتائج فعلية لزعزعة الازمة، فيما تستمر ايران بالتأكيد على ان بنائها لما يزيد عن 600 سد عبر البلاد، يأتي ضمن مشروع التطوير الزراعي وتحقيق الامن الغذائي، وان السلطات العراقية لم تطلب بشكل رسمي حتى الان عقد مباحثات حول الازمة المائية، مع تشديد مسؤوليها، على ان انتخاب حكومة جديدة في طهران سيؤدي بكل حال الى تأخير أي اجتماعات متفق عليها حول هذا الموضوع.

احد المسؤولين العراقيين بحسب رويتزر، اكد، ان لديه تعليمات تمنعه من الحديث عن الازمة المائية مع الاعلام خلال الفترة الحالية، مكثفيا بالتأكيد على ان أي حلول انية للمشكلة لا توجد الان على اجنده الحكومة.